

الثروة السمكية وافاق تنميتها

□ ونتيجة غياب التنظيم المؤسسي منذ عام 1990 شهد القطاع تدهور كبير في إنتاجية الأسماك من الناحيتين النوعية والكمية ، ولم تشهد البلاد أي تطور تكنولوجي أو تقني متطور في جميع مجالات صيد وتربية الأسماك أو الصيد البحري وذلك بسبب غياب البحث العلمي الموجه أو الدراسات الاقتصادية وغياب الدولة نهائيا عن توجيه هذا القطاع.

2- واقع نشاط البحث العلمي والدراسات الاقتصادية والفنية في قطاع الثروة السمكية والموارد المائية

- إن الارتباك وعد استقرار وغياب التنظيم المؤسسي لإدارة قطاع الثروة السمكية قد جعل من واقع البحث العلمي وتنفيذ الدراسات المتعلقة بالثروة السمكية يتصف بعدم وجود فكرة موحدة ونقطة محددة المعالم توجه العاملين نحو الهدف الرئيس لهذه البحوث وهو زيادة الإنتاج السمكي وتطوير الاستزراع السمكي وقنوع جوانب المعلومات فمنها ما يتعلق بالبيئة السمكية والصفات الفيزيائية والكيميائية للمياه وتوقعات ومستقبل الموازنة المائية في القطر.
- إن عدم وجود مثل هذه الخطة المركزية أو شبه المركزية أدى إلى تشتت جهود المؤسسات العلمية والعاملين بها مع العلم بان المؤسسات العراقية والجامعات ومراكز البحث العلمي تحوي في ملاكها الدائم مختصين في كافة مجالات قطاع البيئة المائية والسمكية.

رابعاً-المشكلات و المحددات التي تواجه تنمية الانتاج السمكي

- ان المؤشرات الفنية و الاقتصادية لقطاع الثروة السمكية تشير الى امكانية التوسع في عدة مشاريع استثمارية في قطاع الثروة السمكية و للأسباب التالية:
 - .I توفر موارد مائية متنوعة جغرافيا و بيئيا حيث هناك البحيرات و الخزانات و الانهر و الروافد و الاهوار و المياه القلومية و مياه شبكة البزل..
 - .II الطبيعة البيئية و الطوبوغرافية للمسطحات المائية بكافة انواعها و مواقعها تحتضن حوالي 74 نوعا من الاسماك التجارية ذات النوعية و القيمة الاقتصادية الجيدة. و المستغل منها فقط حوالي (12) نوع كما يمكن ادخال انواع اخرى من الاسماك ذات قيمة اقتصادية في المصائد الدولية.
 - .III التطور الكبير في تقنيات و تكنولوجيا تربية الأسماك حيث شجع هذا التطور على التوسع في قطاع تربية الأسماك و استغلال كافة الموازد المائية لإقامة مشاريع متنوعة لتربية الأسماك كلاقفاص العائمة.

خامسا- واقع الاستثمار السمكي:

- ان غياب التنظيم المؤسسي لادارة القطاع السمكي لفترة تزيد عن 15 عاما و غياب رعاية الدولة لهذا القطاع ادى الى غياب السياسات التنموية و الاستثمارية عن هذا القطاع و قد ترك القطاع يستغل بشكل غير عقلاني و بطرق و امكانيات مادية و فنية محدودة جدا. و تصنف طرق الاستثمار في القطاع حاليا كالآتي:-
- استثمارات فردية محدودة جدا تعمل في مجالات:
 - ا. الصيد التقليدي في المسطحات الداخلية.
 - ا.ا. الصيد التقليدي في المياه البحرية.
 - ا.ا.ا. تربية الأسماك عن طريق انشاء احواض ترابية في الاراضي غير الصالحة للزراعة.
- استثمارات شركات مساهمة خاصة او شركات محدودة او مشاريع كبيرة تعمل كلها في مجال تربية الاسماك و معظم هذه الشركات محدودة الامكانيات المادية والفنية و انسأت على مشاريع كانت قائمة اصلا و ما زال انتاجها و استثماراتها محدودة جدا.
- البنى التحتية للقطاع عبارة عن مشاريع فردية محدودة الإمكانيات و المتمثلة بالمخازن المبردة و ورش صيانة شباك و معدات صيد و علاوي تسويق الاسماك...الخ.

سادساً - مقومات تنشيط الإستثمار و اتجاهات الاستثمارية:

□ ان القطاع بحاجة ماسة الى اجراءات ادارية و فنية و دعم مالي و معنوي من قبل اجهزة و مؤسسات الدولة لكي ينهض القطاع و يوضب لإستثمار اموال و امكانيات مادية و جعل للقطاع دور اقتصادي متميز في الإنتاج الحيواني. و من اهم مقومات تنشيط الاستثمار ما يلي:

اولا- اعادة التنظيم المؤسسي لادارة الدولة بصيغة تنظيم ادارة القطاع و النهوض به على اسس علمية و عملية تطبيقية تتوافق مع السياسات الزراعية و الاقتصادية للعراق الجديد.

ثانيا- اعادة النظر بقوانين و تشريعات سياسات الإئتمان المصرفي و الاستثمار الخارجي و تشجيع القطاع المصرفي الخاص و العام في التنميته عن طريق التوسع في المشاريع او تحسين تكنولوجيا و نظم الانتاج و تقديم القروض الميسرة للمشاريع الفردية أو الصغيرة و التي تشكل نسبة ملحوظة في قطاع الأسماك و تشجيع جلب رؤوس اموال خارجية على شكل تقنيات و تكنولوجيا متطورة للعمل في القطاع تحت شروط ميسرة.

ثالثا- تقديم الخدمات و الدعم الاداري و الفني و المالي لتوجيه المستثمرين المحليين او الشركات المساهمة الخاصة او المختلطة او دعوة رؤوس الاموال العربية او الاجنبية للمساهمة في الاستثمار في الاتجاهات التالية:

1- الاستثمار في الصيد التقليدي و تنمية المسطحات المائية و حسب الخصوصية البيولوجية و البيئية و الجغرافية لكل مسطح مائي